المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاستقرار السياسي واثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام 2010
اسم الكاتب: م.د. لواحظ خليل ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2632
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 20:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستقرار السياسي واثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام ٢٠١٠

م. د. لواحظ خليل ابراهيم
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
awahedh1968@gmail.com

الملخص

الهدف من البحث هو تحديد العلاقة بين الاستقرار السياسي ومتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي من العام ٢٠٠٦ الى ٢٠٢١ وكيفية يمكن لهذا الاستقرار أن يقلل من صدمات الوضع الاقتصادي وأثره في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة. ويعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي لفتت انتباه الباحثين والمتخصصين في المجالين السياسي والاقتصادي.

يؤثر الاستقرار السياسي الداخلي للعراق على استقرار اقتصاده العام الذي يعتمد على قطاع النفط الذي يشكل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة للدولة. والنفط بدوره يخضع لتقلبات أسعار في السوق العالمية. لذا تؤثر الصدمات السياسية التي يتعرض لها العراق على سياسته الاقتصادية بشكل كبير.

وكشفت نتائج البحث أن هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في العراق تتحقق من خلال استقرار المؤسسات السياسية الحكومية العراقية. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع العراقي. وقد أثبت البحث أن عدم الاستقرار أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد العراقي في معظم المجالات. ومن بين النتائج الأخرى، ظهور الفساد بجميع أشكاله نتيجة السياسات الفاشلة وعدم الاستقرار وهدر الكثير من موارده في مشاريع فاشلة جعلت العراق من أكثر الدول فسادا.

الكلمات المفتاحية: – الاستقرار السياسي والاقتصادي ، الاقتصاد الريعي ، السياسة النقدية ، السياسة المالية.

Political stability and its Impact on Macroeconomic Variables in Iraq after 2010

Instructor Dr. Lawahiz Khalil Ibrahim
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
awahedh1968@gmail.com

Abstract

The aim of the research is to determine the relationship between political stability and the variables of the Iraqi macroeconomics from 2006 to 2021 and how this stability can reduce the shocks of the economic situation and its impact on choosing appropriate economic policies. This topic is one of the important topics that drew the attention of researchers and specialists in the political and economic fields.

Iraq's internal political stability affects the stability of its general economy, which depends on the oil sector, which accounts for more than 90% of the state's general revenues. Oil, in turn, is subject to price fluctuations in the global market. Therefore, the political shocks that Iraq is exposed to affect its economic policy greatly.

The results of the research revealed that there is a positive relationship between political stability and economic stability in Iraq, which is achieved through the stability of the Iraqi governmental political institutions, which leads to achieving economic growth, economic development and the welfare of the Iraqi society. The research has proven that instability has led to a decline in the performance of the Iraqi economy in most areas. Among other results, the emergence of corruption in all its forms as a result of failed policies, instability and waste of many of its resources in failed projects made Iraq one of the most corrupt countries.

Keywords: - Political and Economic Stability, Rentier Economy, Monetary Policy, Fiscal Policy.

المقدمة

هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في جميع الدول ، ويؤثر كل منهما على الآخر بقوة وعلى تفكير صناع القرار السياسي ، حيث يخلق الاستقرار السياسي حالة من الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل والعكس صحيح. عندما يعاني بلد ما من عدم الاستقرار السياسي ، يكون لذلك تأثير كبير على الوضع الاقتصادي ، مما يؤثر على النمو

والتنمية الاقتصادية وهو العمود الفقري لرفاهية الدولة. واجه العراق العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية التي كانت قاسية على الوضع السياسي والاقتصادي ، كان من أشدها الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تداعيات ، واستمر الوضع السيئ ، وكان عام ٢٠١٤ هو الأسوأ في تاريخ العراق ودخول عصابات داعش واحتلت أكثر من ثلثي أراضيها ، تاركة ورائها بيئة سياسية غير مستقرة.

استنزف احتلال عصابات داعش الكثير من موارده الاقتصادية في معارك التحرير والعمل على إعادة إعمار المدن المحررة. في السنوات الأخيرة ، استمر الوضع السياسي في العراق غير مستقر ، وحدثت الانتفاضات الشعبية والثورات (تشرين) ، ثم جائحة كوفيد -١٩ الامر الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والذي أدى بدوره إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. تناول هذا البحث ثلاثة مباحث تخصصت في اثر الاستقرار السياسي في العراق من العام ٢٠٠٦ الى ٢٠٢١: الأول شرح الاستقرار السياسي الذي انقسم إلى مطلبين الاول درس طبيعة الاستقرار السياسي فيما ناقش الثاني الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في العراق وتناول المبحث الثاني الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق وانقسم ايضا الى مطلبين ، شرح الاول طبيعة الاقتصاد العراقي فيما بين الثاني سياسات ومتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ، وبين المبحث الثالث مستقبل الاقتصاد الكلي العراقي بين النجاح والفشل وانقسم كذلك الى مطلبين تناول الاول مؤشرات النجاح للاقتصاد الكلي العراق ودرس الثاني مؤشرات الفشل والفساد في الاقتصاد الكلي العراقي

اهمية البحث

للاستقرار السياسي تأثير كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي للدول بشكل عام والعراق بشكل خاص مع وجود علاقة قوية وترابط بينهما. الأمر الذي يتطلب من صانعي السياسة العامة في العراق الاهتمام بهذه العلاقة ، حيث يؤدي الاستقرار السياسي للبلاد إلى استقراره ونموه الاقتصادي الشامل.

اشكالية البحث

يواجه العراق تحديات وأزمات سياسية وأمنية واقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة ، ولأن اقتصاده يعتمد على النفط أي أنه اقتصاد ريعي يتأثر باسعار النفط العالمية وسياسة الحكومة وسياسة الدول الأخرى. يتعرض اقتصادها لصدمات سياسية داخلية وخارجية ، ونظراً للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات دولية واحتلال أدت إلى عدم استقراره السياسي والاقتصادي وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث

تقوم فكرة البحث على فرضيين : الاولى ان زيادة الاستقرار السياسي في العراق تؤدي إلى زيادة النمو في متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة اي أن العلاقة بينهما إيجابية. اما الثانية فتفترض ان الاستقرار السياسي في العراق يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وازدهار العراق.

منهجية البحث

من الصعب الاعتماد على منهج واحد في دراسة موضوع الاستقرار السياسي واثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، حيث تم اعتماد منهج التحليل النظمي، حيث استفادت هذه الدراسة من مفاهيم ومنطلقات ومداخل وأدوات هذا النمط من التحليل بشكل أساسي. كما تم اعتماد المعطيات التاريخية في التحليل السياسي لكونها قد توفر الأساس الصحيح لتقويم الأحداث واسبابها بشكل موضوعي والتعامل معها برؤية نقدية اكثر التصاقاً بالروح العلمية توخياً للحقيقة.

المبحث الأول الاستقرر السياسي (political stability)

الاستقرار هو ظاهرة مجتمعية مهمة تشمل أنواعًا مختلفة من الاستقرار بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ولكل نوع أسباب وعوامل مهمة تؤثر على بعضها البعض. أي أن الاستقرار السياسي يخلق الاستقرار الاقتصادي وهذا بدوره يخلق الاستقرار الاجتماعي والثقافي، والعكس صحيح. العوامل السياسية مهمة للاقتصاد العام للدول ، والنظام السياسي الحاكم وعلاقات الدولة مع الدول الأخرى ، والبيئة السياسية عناصر مهمة لتحقيق استقرار النظام السياسي والبيئة السياسية لأي دولة. يعتبر المكون السياسي من أهم محددات الاقتصاد الكلي ، وهو يحفز أو يقلل من الانفتاح الاقتصادي والتجاري. (الابراهيم ٢٠١٤، ٤٨)

الاستقرار السياسي هو نظام من الأنظمة السياسية للدول يعمل على أساس أسلوب محدد دون تغيير مفاجئ يؤدي إلى ارتباك في تنسيق وأسلوب وطريقة عمل النظام العام ، ولا يخرج عن القاعدة ومسار الدول وغياب أي هزات تؤدي إلى ارتباك النظام السياسي العام. الاستقرار السياسي هو قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة للتغيرات في طريقة عمل النظام السياسي ، والأساليب الديمقراطية للحكم ، والتبادل السلمي للسلطة ، وإعطاء المعارضة الفرصة للتعبير عن رأيها بحرية ، ومشاركة الجميع في الحكم مما يؤدي إلى الاقتناع والرضا العام والانسجام مع الناس (ابو شاور وعبد المهدي ٢٠١١، ٢٣) .

إن شرعية النظام السياسي للدول تحقق الاستقرار السياسي وتتحقق من خلال وجود علاقة جيدة بين الحكومة والشعب ، ووجود ثقة متبادلة بينهما ، وتوزيع الثروة التي تملكها الدول بين الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن الاستقرار السياسي لا يعني افتقار البلاد إلى التنمية والتطور او الركود والتخلف ، بل يعبر عن حالة من التقدم والتطور نحو الأفضل ، وتقوية حركة النظام ي الحاكم وزيادة فاعلية وانسجام هذا النظام (سبع ٢٠١٥، ٥٧).

شكل ١ مخطط اثر الاستقرار السياسي

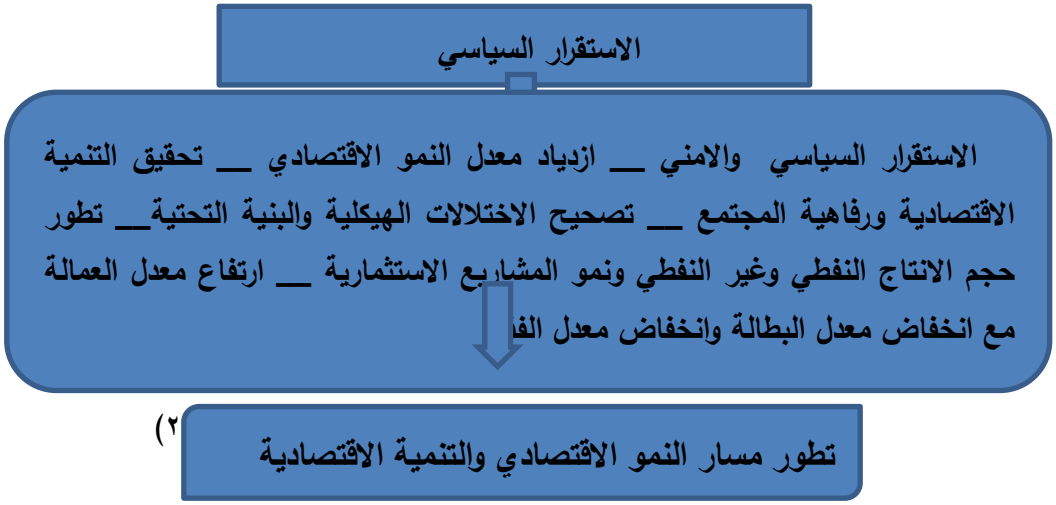

(٢)

المطلب الاول: طبيعة الاستقرار السياسي

طبيعة الاستقرار السياسي تنبع من نمط النظام السياسي القائم في البلد وهو عباره عن استقرار الامن وعدم وجود الفوضى وعدم استخدام العنف والقوة من قبل الموسسات الحكومية والعمل على استمرارية عمل هذه المؤسسات وغياب التغير النسيبي فيها وهو مطلب مجتمعي ومن اهم الاهداف التي تتطلع اليها جميع الشعوب والبلدان ويتحقق بتعاون موسسات الدولة السياسية مع المجتمع وقبول هذا المجتمع بالنظام السياسي الموجود.

_ اولا سياسات الاستقرار السياسي

سياسات الاستقرار السياسي هي الإجراءات والقواعد التي تقوم بها الدول لخلق بيئة آمنة خالية من المخاطر والتحديات على المدى الطويل وخلق حالة توازن في جميع القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي والقضاء على التحديات التي تواجهه.

وهي ظاهرة تتمثل في عدم تغيير وثبات النظام السياسي وإطاره المؤسسي وثبات السلم المجتمعي اي عدم تغير أو استبدال المؤسسات السياسية القائمة في الدول ، أو تغير طبيعة النظام

السياسي مع قبول عام أو اغلبية لهذه المؤسسات والرضاالكامل عنها. وهو الثبات أو الركود والجمود والتحرك بحركه روتينية وتكرار منتظم ودوران مستمر وثابت ومتكرر وعند تحقيق الاستقرار السياسي يتجنب البلد صدمات كبيرة ويحقق تنظيم النظام السياسي وثبات المؤسسات السياسية ويمنع الاستقرار تدخل الدول الأخرى ويحقق علاقات دولة خارجية قوية ويحقق العدالة الاجتماعية لافراد البلد في توزيع الثروة والقضاء على مشاكل البطالة والكساد والفقر ويحقق الأمن والطمأنينة وشعور الانتماء الوطني للفرد في الدولة (سولت ٢٠١١، ٧٣).

_ ثانيا عدم الاستقرار السياسي

عدم الاستقرار السياسي هو عكس الاستقرار السياسي وهو ظاهرة حديثة ظهرت بعد حصول عدد كبير من شعوب الدول النامية على الاستقلال مما ادى الى ظهور مشاكل وأزمات كثيرة وذلك نتيجة لعدد من العوامل التركيبة الاجتماعية والثقافية لهذه الدول اهمها الانتقال من المجتمع التقليدي الذي كان سائد إلى المجتمع الحديث المتطور. ان عدم الاستقرار السياسي هو تعبير عن التغيير المستمر في النظام السياسي ومؤسسات الدولة وغياب الثبات في منظومة السلم المجتمعي حيث تحدث هذه التغيرات بشكل مفاجئ وعنيف ولا تدخل ضمن الآليات المتفق عليها وتحدث بقوة نتيجة رفض المؤسسات السياسية القائمة ورفض أسلوب عملها واستبدالها من قبل الشعب.

هناك صدمات جذرية كبيرة تتعارض مع النمط والمسار المعتاد مما يؤدي إلى عدم الانتظام النظام السياسي وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة والتكيف مع البيئة المتغيرة. عدم الاستقرار يسهل تدخل الدول الأخرى ويشوه علاقات الدولة بالبيئة الخارجية وسياستها الخارجية نتيجة الانقسام والتشتت والصراع بين الناس والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة ومعاناة الدولة من البطالة والكساد والفقر. وهو الوضع الناتج عن انعدام الأمن في الدولة وهو حاجة إنسانية فطرية مهمة تحقق راحة البال والشعور بالطمأنينة والانتماء للوطن حيث يعتبر الاستقرار الامني من مقومات نجاح النظام السياسي وبالتالي يحقق استقرار الدولة استقرار الدولة. يتراوح انعدام الامن بين مستويات الاضطراب والاختلال والفوضى في جميع مفاصل الحياة وعدم قدرة الحكومة على تطبيق انظمتها وقوانينها وتشريعاتها في المجتمع (الشاهر ٢٠١٩، ٣٣).

ان حالة عدم الاستقرار السياسي حالة سلبية تؤثر على تقدم البلدان وتطورها يتواجب على المسؤولين السياسين الذين يديرون البلاد ان يتجنبوها في مؤسساتهم الرسمية والعمل على تحقيق استقرار سياسي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تتحكم فيه متغرات عديدة. ومع هذا هناك حالات ايجابية للتغيير وتحقيق حالة من التطوير في الموسسات السياسية الرسمية بما يتماشى مع التطو والتغيير الحاصل في المحيط الخارجي للدول. لكن التغيير المستمر وعدم الثبات وعدم

الاستقرار ليس في كل الاحوال يعتبر حالة سلبية فقد يكون وضعاً إيجابياً يؤدي إلى تغيير المؤسسات السياسية التي تخدم الوطن (الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠١٠، ١٤).

المطلب الثاني الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠١٠

شهد العراق تطورات كبيرة بمرور الزمن ومنذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية عام ٢٠٢١ نلاحظ اختلاف الأنظمة السياسية التي تحكمه من النظام الملكي إلى الجمهوري إلى النظام السياسي البرلماني ، ولم يكن استقرار النظام السياسي ثابتًا ، وكانت هناك ثورات ومظاهرات وانقلابات وحروب أثرت على استقرار البلاد ، الا ان التغيرات التي حصلت بعد العام ٢٠٠٦ كان لها الاثر الاكبر على العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والتاثير على متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي (حافظ ٢٠١٢، ٦١).

_اولا الاستقرار السياسي في العراق

ظاهرة الاستقرار السياسي لجميع الدول بما فيها العراق هي الأرض الخصبة وأساس مسيرة التنمية والتقدم لمجالات السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماعية والثقافية وتوفر متطلبات زيادة معدل النمو الاقتصادي ونجاح خطط التنمية الاقتصادية ، وهي ركيزة اساسية لتحقيق رفاهية وتطور المجتمع والقضاء على الفقر وهو هدف النظام السياسي وجميع مؤسسات هذا النظام . يتحقق الاستقرار السياسي في العراق بتوفر قواعد وآليات داخلية اهمها الديمقراطية وإلغاء الطائفية والمحاصصة السياسية التي تضعف النظام السياسي فيه لأنها تزرع التشتت والانقسام ، وتبني الأحزاب السياسية العراقية المرونة في التعامل مع بعضها البعض وإزالة الاختلاف والتنافر وبناء الثقة المتبادلة للجميع وتقديم الخدمات للشعب في جميع المجالات. (تركي ٢٠١٢، ١٧) .

ومن الأسس المهمة نشر ثقافة الاستقرار الاقتصادي في المؤسسات التعليمية التي لها دور مهم في تعليم ونشر القيم الوطنية وتربية الأجيال على القيم العليا والتفاني والوطنية ، واستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في تثقيف الناس وترسيخ مبادئ حب العراق واختيار القادة الذين يعملون على استقراره وازدهاره وبناء نظام أمني قوي وجيش قوي ولاءه للوطن بعيد عن الدين والقومية والعرق ، واختيار القادة السياسيين الذين يتخذون القرارات السليمة التي تفيد الوطن والشعب وتغرس الثقة في مؤسسات الدولة. تحول السياسة الخارجية العراقية الى سياسة ودية وغير متحيزة مع الجميع ، واتباع اسلوب الحوار لحل المشاكل مع عدم السماح للدول المجاورة وغير المجاورة للعراق التدخل في شؤونه الداخلية والمعاملة بالمثل واحترام حدوده الجغرافية وهي من السياسات الناجحة التي تضمن حقوقه. وبدء العراق بالبحث عن حلفاء من دول قوية وكسب الدول لمصلحته فالحليف الدولي القوي

هو أحد مقومات استقرار النظام السياسي ، والعراق من دول الشرق الأوسط وله موقع استراتيجي ويمتلك موارد طبيعية مهمة ومتنوعة ، فقد تعرض للعديد من المخاطر والتحديات (المعموري ٢٠١٢، ٣٩).

_ ثانيا عدم الاستقرار السياسي في العراق

عانى العراق ولفترات طويلة أزمات سياسية داخلية وخارجية مثل الحروب المتعددة ابتداءا من الحرب مع ايران ومن ثم دخول الكويت وماتلاه من حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه والغزو والاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وبعدها دخول عصابات داعش الى اغلب المناطق العراقية واحتلالها. اذ اثرت هذه الاحداث كثيرا على الاستقرار السياسي والامني في العراق ومازالت آلاثار السلبية لهذه التحديات قائمة حتى يومنا وهي أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي وظهور العنف والخلافات وتدهور الوضع الأمني بشكل كبير والذي سبب فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المطلوبة على الرغم من الايرادات الكبيرة المتاحة والمتوفرة في العراق وعلى الرغم من النفقات الكبيرة التي تم ويتم إنفاقها خلال السنوات الماضية والحالية وتدهور الخدمات (عبد الحسين ٢٠١٠، ٣٢).

١. اسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق

من أسباب هذه ظاهرة في العراق هو طبيعة النظام السياسي العراقي الجديد عام ٢٠٠٣، والذي يقوم على التبادل السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية والالتزام واعتماد الدستور وعلى الرغم من سلوك وثقافة العمل الديمقراطي إلا أنه لم ينجح بسبب اعتماده على المكونات العرقية واعتماد المحاصصة بدلاً من الوطنية والفساد الإداري وغياب البيئة الآمنة والتهديد المستمر للحياة السياسية وتدخلات الدول المحيطة بالعراق وخلافاتها فيما بينها والتدخل في قرارات العراق هي من اهم الاسباب وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق (الابراهيم ٢٠١٤، ٦٢).

٢. عوامل عدم الاستقرار السياسي في العراق

عدم الاستقرار السياسي في العراق له عدة عوامل إضافة إلى ما سبق مثل التنوع الديني والعرقي وضعف البنية الاجتماعية والسياسية وعدم النضج وضعف المؤسسات السياسية والأمنية إذ لم تكن بعيدة عن المحاصصة والصراعات السياسية وتشكيل الحكومات على أساس تقاسم المناصب والوزارات بين الاحزاب السياسية وليس على أساس الكفاءة والاختصاص وتعدد الأجهزة الأمنية العراقية مع تدخل الأحزاب في اختيار قادتها على أساس طائفي أو قومي وتداخل مهامها وواجباتها وتشتت القيادات الأمنية بين مختلف الأطراف تحت مسميات متعددة.

يعتبر التحدي الجغرافي والتحدي المتمثل في عدم تكامل قدرات قوات هذه المؤسسات ونقص الدعم والإمدادات لجزء من قواتها القتالية كالقوات الجوية والبحرية وتحديات الإمدادات اللوجستية وزيادة الإنفاق وحدوث أزمات اقتصادية كبرى ومتعددة وتعثر التنمية ورفض الوجود الأجنبي وأخيراً التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) في الشؤون الداخلية للعراق (عودة ٢٠١٣، ٥١).

٣. **مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق**

أهم مظاهر عدم الاستقرار في العراق الخلافات الحكومية الداخلية والفترات الطويلة التي يحتاجها لتشكيل هذه الحكومات وفترات الفراغ السياسي التي كانت تحصل في العراق لاكثر من دورة انتخابية والحرب الأهلية التي حاولت جهات داخلية وخارجية مختلفة تأجيجها في العراق وحصول اعتصامات واعتراضات متعددة وفي محافظات مختلفة على سياسة الحكومات المتعاقبة وأخيراً الإرهاب الذي يهدد كل الشعب العراقي المتمثل بدخول داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية الأجنبية إلى العراق وتهجير ملايين المواطنين العراقيين الذين سيطرت هذه الكيانات الإرهابية على مناطقهم (الابراهيم ٢٠١٤، ٧٠).

المبحث الثاني الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق

الاستقرار الاقتصادي هو إيجاد حالة من التوازن للنشاط الاقتصادي في العراق والقضاء أو التقليل من المشاكل والتحديات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط والطويل والعمل على تجنب الصدمات الاقتصادية. إنها الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية بالطريقة الصحيحة وإعادة تنظيم العلاقات بين مختلف القطاعات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة الاستقرار السياسي ودرجة ممارسة الديمقراطية وتكوين علاقات سياسية جيدة ومتينة بين العراق والدول الأخرى وإزالة العقبات والانفتاح على اقتصاديات دول العالم. الاستقرار الاقتصادي يساعد على خلق بيئة اقتصادية مستقرة ويوفر مناخا اقتصاديا جيدا من خلال تنفيذ برامج لإصلاح هياكل الاقتصاد في العراق وتحويل اقتصاده إلى اقتصاد غني ومتطور ويساعد على تحسين مستوى معيشة الشعب (عايب ٢٠١٠، ٦٢).

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم عوامل استقرار العراق حيث يستمد النظام السياسي سلطته وقوته من الاقتصاد الذي يحقق الانسجام بين مكونات المجتمع حيث يمول مؤسسات الدولة وأجهزتها. عانى الاقتصاد العراقي من العديد من الأزمات الخطيرة بسبب التهديدات الخارجية المستمرة. على الرغم من امتلاك العراق لموارد طبيعية ومكونات لاقتصاد قوي إلا أنه يعاني من

ضعف اقتصاده بشكل عام واعتماده على قطاع النفط ، وانقطاع وضعف في القطاعات الأخرى (رجب ٢٠١٠، ٨٩).

المطلب الاول الاقتصاد العراقي

يمتلك الاقتصاد العراقي ثروة طبيعية كبيرة أهمها النفط والغاز لكنه رغم لك يعد من الاقتصادات الرخوة يعتمد على النفط ويرتبط بأسعار النفط في السوق العالمي وهو اقتصاد يتقلب مع تقلب أسعار النفط والتي غالبًا ما تكون متقلبة وفقًا لظروف الدول، وهو اقتصاد ريعي لايحتوي على مكونات أساسية تجنبه التحديات الاقتصادية العالمية التي يواجهها، ويساهم قطاع النفط بنسبة ٩٥٪ من إيرادات الموازنة العامة.

يتجاهل الاقتصاد العراقي قطاعات اقتصادية مهمة مثل القطاعات الصناعية والإنتاجية والزراعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الحيوية وعدم وجود توازن بين قطاع النفط وهذه القطاعات ويعتمد على الاستيراد الخارجي للسلع والخدمات الاستهلاكية لتلبية احتياجات البلاد بنسبة تزيد عن ٩٠٪ (الحجار ورزق ٢٠١٠، ٨١).

نتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهها العراق من حروب وحصار اقتصادي واحتلال وظروف سياسية وامنية غير مستقرة تزعزع استقرار هذا الاقتصاد وعانى من ارتفاع المديونية الخارجية ، ويتسم الاقتصاد العراقي بتباطؤ في النشاط الاقتصادي وانخفاض في معدل نمو الحقيقي وانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي لضعف وإهمال تمويل القطاعات المهمة والمختلفة ، ويعاني من ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل الاستثمار المحلي والأجنبي ، اذ تعتبر بيئة الاستثمار العراقية طاردة الاستثمار بشكل عام وعدم كفاءة إدارة الاستثمارات القائمة مع وجود اختلالات اقتصادية هيكلية أدت إلى اختلال ميزان المدفوعات اذ ارتبطت إيرادات العراق بارتفاع وانخفاض أسعار النفط وليس من قطاعات اقتصادية منتجة حقيقية ، وزيادة الفساد الإداري والاقتصادي (الوائلي ٢٠١٢، ٣٢).

اولا :- طبيعة الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل كبير وهو ذا طبيعة ريعية واحادي الجانب لقد كان اقتصاد مركزي تتدخل الحكومة بكل تفاصيله وقطاعاته يعتمد على القطاع النفطي بتمويل كافة المشاريع الكبرى مع الاهتمام بالقطاع الخاص والخصخصة لكن بصور بسيطة للمحافظة على استقلال جزء من الاقتصاد الكلي. واجه الاقتصاد العراقي صعوبات وكان رهينة الظروف الصعبة وانعكاساتها السلبية وعدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة السياسات الخاطئة للحكومات العراقية

المتعاقبة مع عدم وجود رؤية واستراتيجية واضحة لمستقبل العراق خاصة لمستقبله الاقتصادي وتضرر هيكله الاقتصادي وتدمير بنيته التحتية مما اعاق التنمية الاقتصادية.

استمر الوضع المتدهور للاقتصاد العراقي خلال سنوات الحصار واصبح وضع الدينار العراق سيء مقابل العملات الاجنبية اذ حصل هبوط حاد في قيمة الدينار لتكون ٢٠٠٠ دينار لكل دولار اميركي. وفي عام ٢٠٠٠ قرر العراق البدء بالتعامل بعملة اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في تعاملاته الدولية وخاصة في صفقات مبيعات النفط ومع استمرار تصدير النفط الا ان الاوضاع الاقتصادية لم تتحسن. بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ نُهبت الدوائر الحكومية والبنوك وتوقف النظام المصرفي وتدهورت جميع القطاعات الاقتصادية. ثم أعاد الاحتلال فتح البنك المركزي ، وأقام النظامين المالي والمصرفي وعالج المشاكل بسبب توقف النظام المالي والمصرفي، وإصدار قوانين جديدة للقطاع المالي والمصرفي و اصدار قانون جديد للبنك المركزي وادارة اسعار صرف الدينار كل هذه الإجراءات أعطت الاقتصاد العراقي في هذه الفترة الصعبة نوع ما من الاستقرار النسبي (عبد الحسين ٢٠١٠، ٦٠).

استمر الاقتصاد العراقي بالاعتماد على النفط وشهدت الفترة ٢٠٠٤ بدء ارتفاع أسعاره في السوق الدولية وأدى إلى زيادة عائدات العراق حيث كانت هذه الزيادة مصدر تفاؤل للشعب العراقي وتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية وخفضت ديون العراق عام ٢٠٠٤ بنحو ٤٠٪ من ديون المانحين وحصلت على فرصة ثمينة وحققت مليارات الدولارات من موارد النفط وكانت تلك فترة ذهبية لسوق النفط والسبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار النفط العراقي.

لكن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تدرك أو تستغل أهمية هذه الأموال ، وضاعت فرص كبيرة، لكنها أصيبت بصدمة من الأزمة المالية ونتيجة انخفاض اسعار النفط مرة اخرى حدثت خسارة فعلية وغياب سياسة اقتصادية واضحة في العراق وتكبدت الميزانية نفقات اخرى واصبح من الصعب خفضها مما أجبر العراق على الاقتراض ولم يتحسن الوضع العام وانخفض مستوى المعيشة وارتفع مستوى الفقر.

بعد عام ٢٠٠٦ استمرت اسعار النفط العالمية بالارتفاع لغاية عام ٢٠٠٨ مما حقق فائض نقدي كبير للعراق الا انه وفي عام ٢٠٠٩ تعرضت اسعار النفط العالمية الى انخفاض بشكل ملحوض مما أدى إلى مشكلة كبيرة للاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد العراقي خصوصا ، وأدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي في العراق وزيادة عجز الموازنة بنسبة ٥.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بخيت ٢٠١٣، ٩٤).

ثانيا:- الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠١٠

استمر انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٠ وارتفع العجز إلى ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ واستمر هذا الانخفاض في ألاسعار حتى عام ٢٠١٣. في هذه الفترة خرج العراق من الفصل السابع وعاد الى النظام الدولي وهو امر مهم جدا ويلزم العراق بالتزامات كبيرة ويضعه امام تحديات داخلية وخارجية كبيرة.

في بداية عام ٢٠١٤ ارتفعت أسعار النفط العالمية الأمر الذي أدى إلى إنعاش الاقتصاد العراقي ولكن حتى منتصف عام ٢٠١٤ حيث واجه العراق لأزمة أمنية مع احتلال عصابات داعش لثلث العراق وسرقة موارده وتعطيل هيكله الاقتصادي وتهجير ونزوح ملايين العراقيين من هذه المناطق الذين أصبحوا عاطلين عن العمل من موظفي الحكومة أو القطاع الخاص وقطعت الحكومة رواتبهم وإعاناتهم مع تراجع أسعار النفط مرة أخرى ولكن بشكل كبير للغاية إلى ٢٥ دولار مما ادى إلى صدمة قوية وأزمة كبيرة للاقتصاد العراقي.

كما تعرضت موازانة العراق وميزان مدفوعاته لعجز كبير وانخفاض في نسبة احتياطياته وعدم سداد التزاماته وتوقف نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة في ثلث العراق مما أدى إلى أزمة في الأمن والاقتصاد والمال وكانت كارثة كبرى لمتغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والميزانية العامة وغيرها). وسقط فرع البنك المركزي العراقي للمنطقة الشمالية في أيدي الإرهاب بكل أصوله التي لم يتم تحديد حجمها والمقدر بمليار دولار، وسقوط ٧٨ مصرفاً في تلك المحافظات، بما في ذلك الحكومة والبنوك الخاصة وعرقلة عمل جميع الحسابات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات في المناطق المحتلة، وتدمير معظم بنيتها التحتية (هاشم ٢٠١٦، ٦٢).

تعرض الاقتصاد العراقي لضغوط مالية بدت واضحة في عام ٢٠١٥ ، حيث تراجعت عائدات النفط بسبب تراجع أسعاره وحاجة الحكومة إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني بسبب دخول داعش واحتلالة اجزاء واسعة من العراق وما ترتب على هذا الاحتلال من تقديم المساعدات الإنسانية الحكومية المقدمة للنازحين من المناطق التي سيطر عليها داعش، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية إلى ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. استمرت الأزمة المالية وأصبحت الحكومة العراقية عاجزة عن تنفيذ برامجها لأسباب أمنية وسياسية. في عام ٢٠١٦ ، تم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ، وارتفعت أسعار النفط العالمية وسمح بزيادة إنتاج النفط ، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد العراقي وزيادة النمو بنسبة ٧.٢٪ ، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط (Khalid Al Ansary 2018، ٢٣)

استمر الاقتصاد في النمو نتيجة نمو واردات القطاع النفطي ، ولكن كان هناك تراجع في الإيرادات النفطية ، نتيجة تفشي جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ حيث انخفض نمو

الاقتصاد بنسبة ١٥.٧٪ ، و تراجع ايرادات النفط وتراجع الانفاق الاستثماري العام مما تسبب في زيادة انكماش الاقتصاد العراقي عام ٢٠٢٠. في عام ٢٠٢١، انتعش النمو الاقتصادي العراقي تدريجياً بعد الانكماش نتيجة تفشي جائحة كورونا وتحسن النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

مع التحسن الملحوظ في قطاع النفط مما عزز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وحقق فوائض مالية. وعلى الرغم من هذا التحسن ، إلا أنه يتميز بوجود مخاطر أساسية تتمثل في هيكل الاقتصاد العراقي ومحدودية إدارة الاستثمار العام وتقديم الخدمات العامة والأهم من ذلك كله ضعف الوضع السياسي وانتشار الوضع المالي والفساد الإداري والسياسي في المؤسسات الحكومية (البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والابحاث قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ ٢٠٢١، ٥).

تعافى الاقتصاد العراقي تدريجياً نتيجة لارتفاع أسعار النفط خاصة بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا وزيادة حصص الإنتاج لتحالف "أوبك +" وتحسن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمتوسط معدل نمو **٣%**. الا انه وبالرغم من التحسن الذي حدث لايزال الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة بسبب عوامل داخلية وخارجية على الرغم من وجود قدرات وخبرات جيدة وتوافر الموارد المختلفة داخل العراق.

أن تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد متنوع لا يزال بسيط وفي بدايته رغم أهميته وما زالت محاولات معالجة الخلل في الاقتصاد العراقي غير واضحة ولاتزال في مهدها بسبب عدم وجود خطط تنموية واضحة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية في العراق وافتقارها تبني استراتيجية فعالة وعدم وجود بنية تحتية مناسبة والاهتمام بفرص الاستثمار وزيادة مساهمة هذه القطاعات بشكل حقيقي ومؤثر .

ان تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصادي ريعي يعتمد على قطاع النفط بشكل كبير إلى اقتصاد متنوع يشترك فيه قطاعات اقتصادية مختلفة وبنسب متوازنة يؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي الاجمالي والى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية (آل طعمة ٢٠٢١، ٤).

المطلب الثاني سياسات ومتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

تعد سياسات ومتغيرات الاقتصاد الكلي العراقي مهمة لتحقيق الأهداف العامة للدول ، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وسبب مهم للاستقرار الاقتصادي وتوظيف القوى العاملة بالطريقة الصحيحة للحد من البطالة والعمل على زيادة النمو الاقتصادي، وخفض التضخم وغيرها من الأهداف الاقتصادية.

اولا:- سياسات الاقتصاد الكلي العراقي

وضع سياسات اقتصادية ناجحة للعراق سوف تحقق توازن في متغيرات الاقتصاد الكلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة في معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الخارجي مع بقية الدول.

١. **السياسة المالية**

هذه السياسة من مهام وزارة المالية العراقية لها دور رئيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي من الأدوات الاقتصادية المهمة تحقق الإصلاح والاستقرار الاقتصادي وكيفية قيام الحكومة العراقية بالاستخدام الأمثل للإيرادات العامة المتاحة وتوزيعها على القطاعات المختلفة حسب أهمية كل قطاع عن طريق تقديم الموازنة العامة السنوية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. والقضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم وتقلبات الأسعار والحفاظ على المستوى المعيشي للفرد العراقي ودعم البطاقة التموينية والمحروقات في فترة الحصار الجائر على العراق (ال شبيب ٢٠١١، ٣٢) .

٢ .السياسة النقدية

هذه السياسة كانت من مسؤولية وزارة المالية ولكن بعد عام ٢٠٠٣ تم فصلها عن وزارة المالية واصبح البنك المركزي العراقي هو المسؤول الأول والوحيد عنها عندما نال استقلاله وأصبحت من مهامه حصريًا. وتهتم بتنظيم السيولة العامة وإدارة الائتمان المصرفي، وايجاد حل للمشاكل الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع البطالة أوالتضخم أو ارتفاع معدلات الصرف. وهي أداة مهمة تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد الكلي، وهي جميع الإجراءات واللوائح والقرارات التي يتخذها البنك المركزي لضبط وتنظيم كمية الأموال المعروضة والسيطرة على هذه هذه الكمية ، وتحقيق الأهداف التي تضعها سلطة النقد وتنظيم الائتمان المصرفي والإجراءات الصحيحة التي يحددها البنك المركزي العراقي وبما يناسب الوضع الداخلي والخارجي. وهي مهمة لتطوير الاقتصاد العراقي والنهوض بواقعه النقدي بما يضمن تحقيق اهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (المعموري ٢٠١٢، ٣٤).

لقد نجحت هذه السياسة خلال جائحة كوفيد-١٩ وكان للبنك المركزي العراقي دور اساسي لتمكين الاقتصاد العراقي في التصدي للازمة التي مر بها عام ٢٠٢٠، وذلك بخفض نسبة الاحتياطيات الالزامية المفروضة على الودائع الجارية الى ١٣ % وزيادة وتسهيل عملية التمويل ودعم الاقراض. لقد كانت سياسة البنك المركزي النقدية غير تقليدية وبادر بخطط تمويلية عالج الازمة واصدر قرار خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار ألامريكي ودعم القطاع العقاري وإطلاق قروض

تتراوح من١٠٠ الى١٢٥ مليون دينار لشراء وحدات سكنية وبلغت المبالغ المصروفة عام ٢٠٢١ حوالي ٦.٢ ترليون دينار.

ان وضع خطط لمنح قروض تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة، ونجاح البنك المركزي في تحقيق نتائج تحفيز الاقتصاد من خلال هذه الاجراءات الاصلاحية وخلق توازن نقدي في سوق تداول العملة وتحقيق استقرار سعر صرف الدينار على المعدل المستهدف ١٤٧,٠ دينار مقابل الدولار ألامريكي. واتباع البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الاجنبية وبيع الدولار ألامريكي يوميا، للحد من تزايد المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة والقاعدة النقدية، فضلا عن اتباع سياسة لتمويل استيرادات القطاع الخاص وكان هناك معدل نمو مرتفع تبلغ نسبته ٢١.٧ % في عام ٢٠٢١ كلها عوامل لم تؤدي لا نقاذ الاقتصاد العراقي من تراجعه . (آل طعمة ٢٠٢١، ٩).

ثانيا:- متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

١. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. يتكون الناتج المحلي الإجمالي من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص ورأس المال وأذون الخزانة. وهو المقياس الأكثر استخدامًا للأداء الاقتصادي ولكل دولة طرق لحسابه وفقًا لطبيعة اقتصادها وهو مؤشر مهم للنمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للبلد.

كل الناتج المحلي الإجمالي في العراق يأتي من قطاع النفط ، وهو أهم مكون في الناتج المحلي الإجمالي ومحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. أما مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي فهي منخفضة ومتقلبة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية. في عام ٢٠١٨ ، حصل ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي وبلغ نسبة ٠.٦٪ سنويا وهي نسبة جيدة وكانت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية والتطور الواضح والتحسن في الوضع الأمني والسياسي في العراق في هذه الفترة (Ahmad Battal ٢٠١٨، ٤٣)

حسب احصائيات البنك الدولي وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي نسبة ٠.٩% ذلك لقوة أداء بعض القطاعات الخدمية وزيادة حصة العراق النفطية لرفع منظمة اوبك الحصص الانتاجية للاعضاء تدريجيا. استمر النشاط القطاعات الغير نفطية بتسجيل معدلات نمو موجبة بلغت نسبة ٦.١٦ % في عام ٢٠٢١ بينما سجل القطاع النفطي نمو موجب بلغ نسبته ٨.٩ %

لنفس العام واصبح معدل نمو الناتج الحقيقي نسبة ٨.٢٥ % والى ٥٢٤٤٥ مليار دينار (آل طعمة ٢٠٢١، ١١).

جدول ١ قيمة ومعدل التغير في (الناتج المحلي الإجمالي) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	GDP الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغيير %
٢٠١٠	136,13	0.07
٢٠١١	148,62	0.09
٢٠١٢	168,41	0.13
٢٠١٣	177	0.05
٢٠١٤	176,86	-0.00
٢٠١٥	186,91	0.06
٢٠١٦	202,55	0.08
٢٠١٧	201,68	0.00
٢٠١٨	205,02	0.02
٢٠١٩	216,77	0.06
٢٠٢٠	219,622	0.013
٢٠٢١	222,515	0.01

المصدر (البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والدراسات ٢٠٢١)

شكل ٢ : قيمة ومعدل التغير في (الناتج المحلي الإجمالي) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢١)

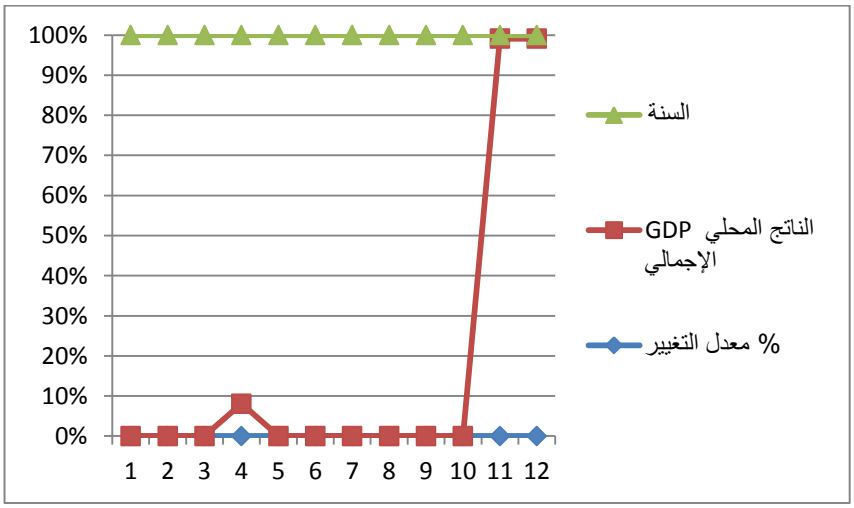

المصدر عمل الباحثة بناءا على بيانات البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والدراسات/ ٢٠٢١

جدول ٢ الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي من ٢٠١٠الى ٢٠٢١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٠	١٣٥,٥	٤٤٨٧	٥,٩
٢٠١١	١٨٠,٥	٥٨٣٩	٨,٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢,٧
٢٠١٣	٢٣٢,٥	٦٨٨٢	٠,١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١,٨-
٢٠١٥	١٧٢,٤	٤٩٠٠	٢٤,١-
٢٠١٦	١٧٢,٢	٤٩٤٠	٥,٣-
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨,٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢,٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١,٦
٢٠٢١	**207.89**	**4,775.4**	١،2

المصدر (منشورات صندوق النقد الدولي ٢٠٢١)

شكل ٣ الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونموه السنوي (٢٠١٠ -٢٠٢١)

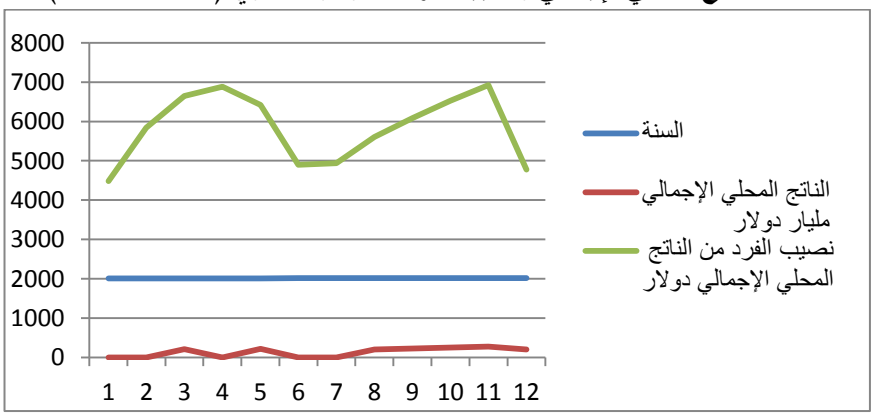

المصدر(مخطط من عمل الباحث بالاعتماد على منشورات صندوق النقد الدولي ٢٠٢١)

٢. التضخم CPI

التضخم يعتبر ظاهرة عالمية تتأثر بالعوامل الدولية والإقليمية والتضخم المرتفع يشير إلى عدم استقرار الاقتصاد ويسبب عدم اليقين ويزيد من تكاليف الإنتاج. يؤثر التضخم بشكل مباشر على سياسات التسعير والأجور وتكاليف عملية الإنتاج (Ali Heba ٢٠١١، 21) .

معدل التضخم المرتفع في بلد معين يساهم في ارتفاع أسعار السلع النهائية داخل هذا البلد ، وقد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج أعلى مما يسبب خسائر وارتفاع معدل التضخم يزيد من تذبذب العملة الوطنية للبلد (المحمدي والصبيحي ٢٠١٨، ٣٠).

في عام ٢٠٢٠ اصبح مستوى التضخم يقترب من نسبة بلغت ٤.٠ % وفي نفس العام اصدر البنك المركزي قرار تخفيض قيمة العملة في محاولة منه لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وقد خلق هذا القرار ضغوط تضخمية وارتفاع أسعار المواد الاولية المستوردة وارتفع معدل التضخم في العراق خلال العام ٢٠٢١ بنسبة تقرب ٦.٣%، وذلك بسبب زيادة الطلب المحلي وعدم كفاية المعروض السلعي على تلبية كامل الطلب المتزايد (آل طعمة ٢٠٢١، ١٥) .

جدول ٣ معدل التغير في التضخم للسنوات ٢٠١٠-٢٠٢١

السنة	التضخم
٢٠١٠	3.03
٢٠١١	5.02
٢٠١٢	4.03
٢٠١٣	3
٢٠١٤	1.08
٢٠١٥	1.06
٢٠١٦	-0.5
٢٠١٧	0.5
٢٠١٨	0.6
٢٠١٩	-0.3
٢٠٢٠	10%
٢٠٢١	6.3%)

المصدر (البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والدراسات ٢٠٢١)

شكل ٤ معدل التغير في التضخم للسنوات ٢٠١٠-٢٠٢١

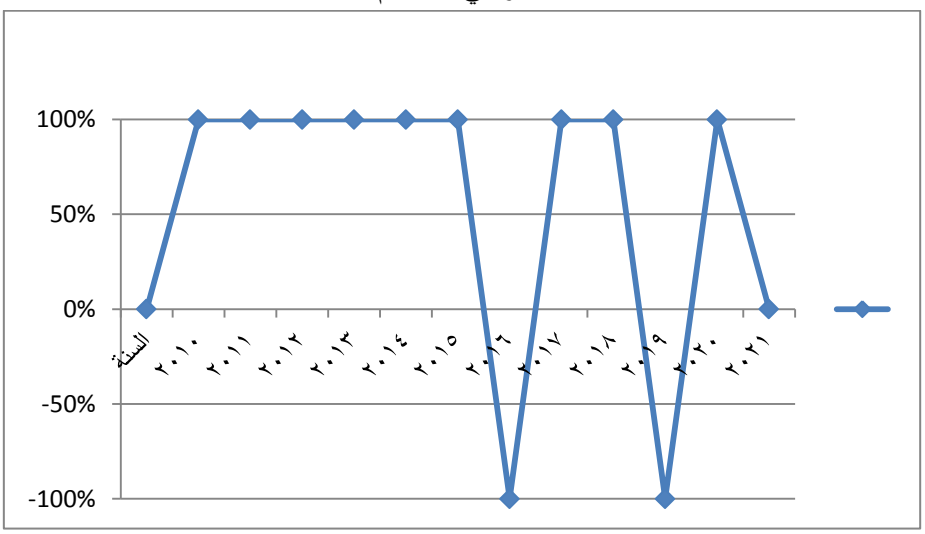

مخطط من عمل الباحث بالعتماد على احصائية البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والدراسات ٢٠٢١

٣. سعر الصرف

سعر الصرف هو عامل اقتصادي مهم جدا ومقياس للمنافسة بين السلع المحلية والمستوردة وهو عدد وحدات العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة من عملة اجنبية أخرى. يمكن استخدام أسعار الصرف لإزالة أو تقليل عجز ميزان المدفوعات عن طريق خفض أسعار الصرف مما يؤدي إلى انخفاض التعريفات الجمركية ورسوم الاستيراد التي تفرض على السلع الاجنبية التي يتم استيرادها. الا انه هذا الاجراء يجب ان يكون مدروس بشكل جيد اذ ان التقلبات المستمرة والكبيرة في أسعار الصرف تؤدي إلى مشاكل كثيرة منهامشاكل سياسية ومؤسسية للبلاد.

اعتمد البنك المركزي العراقي سياسة خاصة لإدارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية المختلفة لا سيما الدولار ، واعتماد صيغة المزاد العلني والمحافظة على هامش بسيط. ونجحت هذه السياسة في وقف تدهور قيمة الدينار العراقي والحد من ارتفاع معدل التضخم وحافظت على تغييرات بسيطة في قيمة العملة العراقية. لكن تم استغلال هذه السياسة من قبل عدد من البنوك الخاصة العراقية بصورة سيئة مما ادى الى خلق قنوات فاسدة تشارك في مزاد بيع العملة حيث تمكنت هذه البنوك من تشكيل شبكات لسحب العملات الأجنبية من العراق وفرض هوامش عالية لبيع العملات في السوق المحلي تصل إلى ١٠٪ وتهريب نسب عالية من حجم تلك العملات الأجنبية وخاصة الدولار إلى خارج العراق بحجة تغطية اعتمادات معاملات الاستيراد. (Lawhedh Khaleel Ibrahim ٢٠٢١، ١٨٧)

المبحث الثالث مستقبل الاقتصاد الكلي العراقي بين النجاح والفشل

عند التطرق لموضوع مستقبل الاقتصاد العراقي لا بد من معرفة التوقعات في سوق النفط العالمي لأنه يعتمد على النفط في معظم معاملاته الاقتصادية والمالية. وهو اقتصاد ريعي (احادي الجانب) يتم من خلاله رسم السياسة الاقتصادية العامة مع غياب كبير لخطط الاستثمار والإنتاج.

تخضع هذه التوقعات للأحداث العالمية والتقلبات في أسعار النفط المصاحبة لهذه الأحداث. وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للعراق ، فإن الناتج المحلي النفطي هو أساس النمو حيث يشكل ٩٥٪ مع تحسن متوقع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو أقل من (٣٪). خلال الأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٣) ، لكن اقتصادها سيعتمد على أسعار النفط حتى عام ٢٠٢٥ ، على الرغم من زيادة الإنتاج في السنوات الأخيرة (Watling Jack ٢٠١٧، ٣)

المطلب الاول مؤشرات النجاح للاقتصاد الكلي العراق

العراق بلد غني بالموارد الطبيعية يحتل مكانة مهمة في العالم لاسيما في موقع منتجي النفط والغاز الطبيعي وبائعيه ويتمتع بموقع جيوسياسي مهم ويمتلك مكونات إقليمية مهمة تؤهله لتتبوأ مكانة جيدة بين الدول رغم التحديات والعقبات التي تواجهه.

بدأ النمو الاقتصادي في العراق يتعافى بعد جائحة كورونا وتعافي قطاع النفط المؤثر المهم في الاقتصاد العراقي لتحقيق ارباح ومدخرات كبيرة وارتفع معدل النمو الاقتصادي فيه اذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.٩٪) عام ٢٠٢١ نتيجة الزيادة التدريجية في حصة الطاقة الإنتاجية للنفط المحددة للعراق من قبل منظمة أوبك مما أدى إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تحقيق الإيرادات المالية المرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار إلى (٦٤) دولاراً من النفط العراقي المصدر.

كما زاد نشاط القطاعات غير النفطية بأكثر من (٢١٪) عام ٢٠٢١ ، مما ساهم في تقليص الديون المتراكمة المفروضة على العراق. كما ساهم انخفاض قيمة العملة العراقية وزيادة قيمة الدولار المباع للبنك المركزي في استعادة الإيرادات العامة. ساهمت الإصلاحات في كل من الهيئة العامة للجمارك والإدارة العامة للضرائب في زيادة الإيرادات السيادية العامة بنسبة (٥٣٪).

تم تخفيض عجز الموازنة في عام ٢٠٢١ ، وتم القضاء على عجز الحساب الجاري ، وتكوين حساب فائض بنسبة (٤.٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١. وارتفع إجمالي الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي العراقي إلى (٥٨.٥) مليار في عام ٢٠٢١ (آل طعمة ٢٠٢١، ٥٢).

المطلب الثاني مؤشرات الفشل والفساد في الاقتصاد الكلي العراقي

أن العراق يعاني من أوضاع غير مستقرة ونزاعات مسلحة طويلة الأمد وضعف المؤسسات السياسية والحكومية وتفشي الفساد وإهدار الموارد العامة للدولة خاصة بعد عام ٢٠٠٣. على الرغم من التحسن الذي طرأ على الاقتصاد العراقي نتيجة تعافي سوق النفط العالمي وارتفاع أسعاره ، بالرغم من ذلك هناك مخاطر وتحديات كبيرة تهدده.

عدم الاستقرار السياسي ، وعدم الوضوح في العملية السياسية وضعف الحكومة والفساد المالي والإداري والسياسي والظروف الاقتصادية غير المستقرة ، وكل ذلك يساعد في فشل العملية الاقتصادية والفشل في تحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية (بخيت ٢٠١٣، ١١٠).

كما يفتقر العراق إلى الهياكل والبنية الاقتصادية المتقدمة في معظم مؤسسات الدولة ، فضلاً عن احتكار الدولة لأنشطة قطاع النفط. اهدار الموارد والثروة وقلة الانتفاع والاستثمار ، حيث تتوزع

الثروة وفق معيار عرقي وطائفي ، مما اثر على بنية الاقتصاد العراقي وادائه ، ومن المتوقع ان يستمر هذا الوضع لفترة اطول.

يعتبر العراق من أكثر الدول فسادًا ، حيث يحتل المرتبة ١٥٧ من أصل ١٨٠ دولة في تصنيف الفساد ، وفقًا لتقارير منظمة الشفافية الدولية. (**منظمة** الشفافية الدولية (Transparency International (TI ٢٠٢١، ٧)

اولا:- اسباب الفشل للاقتصاد الكلي العراقي

١. تميز العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ بغياب شبه كامل للرقابة الحكومية على مؤسساته وانتشار الفساد المالي واصبح في رأس قائمة الدول الفاسدة.
٢. اعتماد العراق على قطاع النفط مما يجعله رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ، وقد تعرض العراق لمخاطر كثيرة بسبب انخفاض أسعار النفط (هاشم ٢٠١٦، ٥٣).
٣. عدم الاستقرار لسياسي والإرهاب والأزمات والكوارث التي تعرض لها العراق مثل احتلال ثلث مساحته من الأسباب الرئيسية التي لها تأثير سلبي وفشل نمو الاقتصاد العراقي وفشل الحكومة في توفير الخدمات والأمن. لقد لعب العنف والانتقام والتوترات الطائفية وعدم التسامح دورًا في فشل الحكومات العراقية في تحقيق تقدم حقيقي على مستوى الاقتصاد الكلي وتدهور التنمية الاقتصادية.
٤. تفاقم ظاهرة التلوث وتصحر الاراضي الزراعية وزيادة الملوحة وندرة المياه العذبة وغيرها من المشاكل التي تواجه العراق دون ايجاد حلول جذرية لها (الموسوي، واخرون ٢٠١٧، ٤٣).
٥. أصبح العراق ملاذاً وبيئة مناسبة لغسيل الأموال. حيث أن هذه العملية تتم بسهولة وبدون تعقيدات ، حيث تدخل الأموال إلى العراق بطريقة سهلة وبسيطة ، وذلك لسوء الوضع الأمني وعدم قدرة الجهات الرقابية الحكومية على السيطرة ، وزيادة عملية الاحتيال ، وما سهلها ووسع العمليات المشبوهة والأنظمة الآلية لتحويل الأموال واستخدام الإنترنت. وتشكل عدد كبير من الشركات الوهمية في الداخل والخارج بأشكال قانونية وغير مشروعة (٢٥ Central Bank of Iraq ٢٠١٩،)
٦. عدم وجود استراتيجية واضحة لسير الاقتصاد وأنشطته ، وارتفاع معدل الفقر إلى أكثر من ٢٣٪ ، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من ٤٠٪.
٧. النمو السكاني الكبير ، وبالمقابل نقص الخدمات والبنية التحتية في عموم العراق ، والذي من المتوقع أن يتضاعف عام ٢٠٥٠ عما هو عليه الآن (هيدان وسلمان ٢٠١٩، ١٨).

ثانيا:- معالجة الفساد

اغلب المشاكل التي يعاني منها العراق سببها الفساد في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية التي تعاني من ازمات كبيرة وعدم وجود حل لهذه المشاكلات دون اتباع اجراءات قوية لمعالجة الفساد اهمها مايي:-

١ القضاء على التوافق والمحاصصة في الوظائف المهمة وان يبعد تسلط الاحزاب واختيار الشخص على الاسس المهنية لهذه الوظائف.
٢ العمل على استرداد الأموال المختلسة والمسروقة والقبض على المسؤول عن هذه الاختلاسات والسرقات.
٣ وضع قوانين صارمة لتحد من هذه الاعمال الغير مشروعة
٤ تقديم الدعم لديوان الرقابة المالية العراقي ومنحه صلاحيات كبيرة وعدم السماح للجهات التشريعية والتنفيذية للتدخل في عمله ووضع نظام للرقابة ومتابعة قوي.
٥ وضع استراتيجية جيدة لهيئة النزاهة العامة والاستعانة بالجهات الدولية التي تساعدها في عملها (وكالة الانباء العراقية ٢٠٢١).

الخاتمة

الاستقرار السياسي ظاهرة مهمة لكنها نسبية في التطبيق ، اي عدم وجود استقرار كامل ، ويعتمد هذا الاستقرار على النظام السياسي الحاكم وعلى قدرته المحافظة على العلاقة جيدة مع الجماهير والتغلب على التهديدات ، يعتبر الهدف ألاساسي والعام للنظام السياسي هو تحقيق الاستقرار البقاء والثبات في الحكم وتحقيق الانجازات والتقدم، ان الاستقرار هو هدف الشعوب كما هو هدف النظام السياسي ومن المهم توفير الظروف التي تحققه.

الاستقرار السياسي هو مهمة رئيسية للدولة ،وتكون مسؤوله بالدرجة الاولى لتحقيقه ، اذ انها تمتلك تفويض الشعب لادارة الدولة داخليا وخارجيا ولديها السلطة لاستغلال الموارد لخدمة المجتمع. يوفر الاستقلال السياسي حالة إيجابية تتضمن التوجيه والإرشاد والتحكم للنشاط الاجتماعي المختلف داخل الدولة. للاستقرار السياسي مفاهيم متعددة تؤكد وجود حالة من النظام في عمل الدول ومؤسساتها وفق الخطط التي يضعها النظام السياسي ، وعوائد هذا الاستقرار محسوبة وتخدم المصلحة. ناقشنا في هذا البحث الاستقرار السياسي وأثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

عانى العراق بعد العام ٢٠١٠ عدم الاستقرار السياسي والأمني وغياب دور مهم للمؤسسات السياسية خارجيًا وداخليًا. اذ مر العراق بمراحل تحول اتسمت بمشاكل معقدة وانتشار الفساد في

معظم أنحاء البلاد، وتعرض لصدمات كبيرة أثرت سلبا على ركائز اقتصاده. أثر عدم الاستقرار واعتماد العراق على قطاع النفط بشكل كبير وعلى أسعار النفط في السوق الدولية على عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وعلى مختلف قطاعاته وعلى متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي وتعطيل جزء كبير من المشاريع الاقتصادية نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي في العراق.

الاستنتاجات

استنتج من هذا البحث أن هناك علاقة قوية بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. تسعى حكومات جميع الدول إلى الوصول إلى حالة من الاستقرار في مؤسساتها السياسية، وإزالة المشاكل قبل حدوثها ، وإيجاد الحلول لها وضعف المؤسسات السياسية الحاكمة والصراع على السلطة مع ضعف تنفيذ الدستور والقانون مع ضعف النص الدستوري وعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية. الاستقرار السياسي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع وهو مطلب كل الدول. لقد اظهر البحث ان اداء الاقتصاد العراقي عانى من مشاكل كثيرة ، وتميز بالفساد بجميع اشكاله وجعل العراق من اكثر الدول فسادا مع اهدار الكثير من موارده في المشاريع الفاشلة

التوصيات

١. اصلاح شامل وإنشاء نظام سياسي وحكومة قوية ، وانشاء مؤسسات سياسية وحكومية قوية تضع الخطط العملية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المستقبل وإصلاح النظام السياسي الذي يدير العراق حاليا والابتعاد عن أسلوب المحاصصة واتباع الأساليب الديمقراطية الراسخة باعتماد الكفاءة والجدارة.
٢. خلق سياسة خارجية فاعلة تقوم على الاحترام المتبادل بين العراق وباقي الدول.
٣. يتطلب من العراق بناء هيكل اقتصادي متطور والاستغلال الامثل لموارده المتاحة وخاصة النفطية بشكل جيد لتحقيق وتسريع التكامل الاقتصاد العراقي مع اعادة القطاعات الاخرى للعمل وبطاقتها القصوى.
٤. إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية واختيار القطاعات المهمة والاستفادة من الفرص المتاحة. دعم الابتكار والبحث العلمي وتطوير القطاعين العام والخاص من خلال القنوات التقليدية أو الحديثة.

٥. العمل على إنشاء صناديق استثمار سيادية ، وإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي ، ومراقبة المنافذ الحدودية ، وتطبيق قانون التعريفة الجمركية لتحقيق الموارد المالية ، وتشجيع الاستثمار الوطني ، وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية ، وإعادة هيكلة الإدارات الرقابية. اعتماد الأدوات الرقمية الحديثة في إتمام المعاملات.

المصادر باللغة العربية :

١. ابو شاور، منير اسماعيل، و امجد عبد المهدي. ٢٠١١. *النقود والبنوك* ، الطبعة الاولى ، عمان : مكتبة المجتمع العربي.
٢. الابراهيم، سعدي.٢٠١٤. *مستقبل الدولة العراقية*، الطبعة الاولى ، بغداد: دار الكتب العلمية.
٣. الحجار، بسام ، ورزق ، عبد الله. ٢٠١٠. *الاقتصاد الكلي* ، الطبعة الاولى ، بيروت: دار منهل اللبناني.
٤. ال شبيب، دريد كامل. ٢٠١١. *المالية الدولية* ، عمان : الطبعة الاولى دار اليازوري للنشر.
٥. المعموري، عبد علي كاظم. ٢٠١٢. *تاريخ الافكار الاقتصادية* ، الطبعة الاولى عمان: دار الحامد للنشر.
٦. سولت، جيرمي سولت. ٢٠١١. *تفتيت الشرق الاوسط تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في الشرق الاوسط*، ترجمة نبيل صبحي الطويل ، الطبعة الاولى ، دمشق : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
٧. الامانة العامة لجامعة الدول العربية. ٢٠١٠. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد". القاهرة.
٨. الشاهر، شاهر اسماعيل. ٢٠١٩. "الإستقرار السياسي معاييره ومؤشراته". *دام برس*. ٣١ اكتوبر،٢٠١٦ .
٩. آل طعمة، حيدر حسين. ٢٠٢١." الاقتصاد العراقي عام ٢٠٢١:حقائق وارقام".*جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد*.
١٠. المحمدي، ناظم عبد الله عبد ، وعلي نبع صايل الصبيحي. ٢٠١٨. "التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011-2020" *جامعة الفلوجة- كلية الادارة والاقتصاد*.
١١. الموسوي، حنان عبد الخضر ، و عبد الوهاب محمد جواد الموسوي ، و حيدر نعمة بخيت . ٢٠١٧. "اثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق" ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،العدد ١ اصدار ، ٣.
١٢. الوائلي، خضير عباس حسين. ٢٠١٢. "أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)". رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء العراق.
١٣. البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والدراسات. ٢٠٢١.
١٤. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء واالبحاث قسم النمذجة االقتصادية والتنبؤ تقرير آفاق الاقتصاد العراقي، الفصل الثالث. ٢٠٢١.
١٥. بخيت، حيدر نعمة. ٢٠١٣. الحكم الصالح في العراق ودوره في بناءالدولة ، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*. جامعة الكوفة. المجلد ٩ العدد ٢٨.

١٦.تركي ، احمد السيد. ٢٠١٢. اعراض مابعد الاحتلال التداعيات السياسية والامنية للانسحاب الامريكي من العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد (187) ، القاهرة.
١٧.حافظ، عبد العظيم جبر. ٢٠١٢. "تحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 " ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة .
١٨.رجب، ايمان احمد. ٢٠١٠." استقرار العراق ، علاقة اشكالية بين الامن والسياسة". *مجلة السياسة الدولية* العدد ١٧٩، القاهرة.
١٩.سبع، سداد مولود. ٢٠١٥. شكل الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003 ، *مجلة دراسات دولية* العدد ٦٢.
٢٠.عايب، وليد عبد الحميد. ٢٠١٠. "الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية" ، مكتبة حسين العصرية بيروت.
٢١.عبد الحسين، عدي فالح. ٢٠١٠. "العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 "، رسالة ماجستير منشورة في جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
٢٢.عودة، فلاح جاسب. ٢٠١٣. التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ما جستير غير منشورة.
٢٣.منشورات صندوق النقد الدولي. ٢٠٢١.
٢٤.منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI) . ٢٠٢١.
٢٥.هاشم، حنان عبد الخضر. ٢٠١٠. البطالة في الاقتصاد العراقي : الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٢.
٢٦.هاشم، حنان عبد الخضر. ٢٠١٦. التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي بين الضرورات والاثار المستقبلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية.
٢٧.هيدان، نوره كطاف، وسلمان، زينب طالب . ٢٠١٩ . الفساد كاحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق ، مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد ١٧.
٢٨.وكالة الانباء العراقية. ٢٠٢١.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abu Shawar, Mounir Ismail, and Abdul Mahdi, Amjad. 2011. *Alnkud W Al Bnuke* [Money and banks], Altabaa Al aula, mktabt Al mujtamaa Al Araby, Amman.
2. Al-Ibrahim, Saadi. 2014. *Mustakbal Aldaulaa Al Iraqiya* [*The future of the Iraqi state*], Altabaa Al aula, Baghdad : dar al ktub alalmyaa.
3. Al-Hajjar, Bassam, and Abdullah Rizk . 2010. *Al aktsad Al kuly* [*total economy*], Altabaa Al aula, Beirut: Dar Manhal Al-Lebany.

4. Al Shabib, Duraid Kamel. 2011. *Al malyaa Al dualya* [*International Finance*], Altabaa Al aula, Amman: Dar Al-Yazuri llkasher.
5. Al-Mamouri, Abd Ali Kazem. 2012. *Tareeh Al afkar Al aktsadya*[*History of economic ideas*], Altabaa Al aula, Amman : Al-Hamid Llnasher.
6. Sult, Jeremy Sult. 2011. *Tafteet Alsharke Al awsate w Tarikh Al athtrabat alty ytheerha Algarbe fee Alsharke Al awsate* [*Fragmentation of the Middle East History of the disturbances stirred up by the West in the Middle East*] , translation Nabil Subhi Al-Taweel, Altabaa Al aula, Damascus :Dar Al-Nafaes LL teebaa W Al nasheer W Al tawzyee.
7. Al amaana Al amaa L gameeaa Al dual Al Arabya. 2010." Altakreer Al aktsady Al Araby Al muaheed [Unified Arab Economic Report]" , Cairo.
8. Al-Shaher, Shaher Ismail. 2019. "Al Astkrar Al syasy M aayrh w muashrath[Political stability, its criteria and indicators]".*dam press*. 31 october,2016.
9. Al Tomaa, Haider Hussein. 2021. " alaiqtisad aleiraqiu eam 2021:haqayiq warqam [The Iraqi economy in 2021: facts and figures]". *Karbala University - College of Administration and Economics*. 31 december , 2021.
10. Al-Mohammadi, Nazim Abdullah Abd, and Ali Nabaa Sail Al-Subaihi. 2018. "al tanabu bmsaraat altadakhum fi Al Iraq lilmudat 2011-2020 [Forecasting inflation paths in Iraq for the period 2011-2020] ". *University of Fallujah - College of Administration and Economics*.
11. Al-Moussawi, Hanan Abdel-Khader, Abdel-Wahhab Muhammad Jawad Al-Moussawi ,and, Haider Nehme Bakhit. 2017. "Athar adam alaistiqrar alsiyasii ala Al msar altanmawii fi aleiraqi [The impact of political instability on the development path in Iraq] " .*College of Administration and Economics*, University of Kufa, Issue 1, Issue 3.
12. Al-Waeli, Khudair Abbas Hussein. 2012. athar alsadamat alaiqtisadiat fi baed mutaghayirat alaiqtisad alkuliyi fi aleiraq lilmuda (1980-2011)". [The impact of economic shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (1980-2011)]". Master's thesis, Karbala University, Iraq
13. Al Bank Al markzy Al Iraqi –Daarat Al ahsaa W Al drasat. 2021.
14. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Department of Economic Modeling and Forecasting, Iraqi Economic Outlook Report, Chapter Three. 2021.
15. Bakhit, Haider Nehme. 2013." alhukm alsaalih fi aleiraq wadawruh fi bina'aldawlat. [Good governance in Iraq and its role in building the state]", *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*. University of Kufa. Volume 9 Issue 28.
16. Turki, Ahmed Al-Sayed. 2012. "Aarath ma bad Al ahtlal Al tadaayat alsiyasiyat walamnit lilainsihab alamriky man alearaq [Post-occupation symptoms, the political and security repercussions of the US withdrawal from Iraq]", *International Politics Journal,* Issue (187), Cairo., Majala Al syasyaa Al dualya, Al add (187), AlCahira.]

17. Hafez, Abdul-Azim Jabr. 2012. "Al tahual Al Democraty fi Al Iraq bad Al aam 2003[Democratic transformation in Iraq after 2003]", Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, a published master's thesis.
18. Ragab, Iman Ahmed. 2010." Astkrar Al Iraq, alakaa ishkalya been Al ameen W Al syasa [The stability of Iraq, a problematic relationship between security and politics." *Journal of International Politics*, Issue 179, Cairo.
19. Sebee, sudad moloud. 2015. Shkeel Al ameen w Al astkrar fee Al Iraq bad Al aam 2003 [The shape of security and political stability in Iraq after 2003]. *Journal of International Studies* , No. 62.
20. Ayab, Walid Abdel Hamid. 2010. "alathar alaiqtisadiat alkuliyat lisiasat alainfaq alhukumii dirasat tatbiqiat qiasiat linamadhij altanmiat alaiqtisadiat [The macroeconomic effects of government spending policy]", an applied econometric study of economic development models, Hussein Al-asriyya Library, Beirut.
21. Abdul Hussein, Uday Faleh. 2010. " aleunf alsiyasiu fi aleiraq baed eami" 2003 [Political Violence in Iraq after a year 2003]", MA thesis published at the University of Baghdad, College of Political Science
22. Odeh, Falah Gaseb. 2013. " altaeadudiat alhizbiat wazahirat eadam alaistiqrar alsiyasii aleiraq baed eam 2003 dirasat halati, [Partisan pluralism and the phenomenon of political instability in Iraq after 2003]". a case study, Al-Nahrain University, College of Political Science, unpublished master's thesis.
23. Publications of the International Monetary Fund. 2021.
24. Munathama Al shfafyaa Al dualyaa (TI). 2021.
25. Hashem, Hanan Abdel Khader. 2010. Al batalaa fee Al aktsad Al Iraqi: Al athar Al faalya w almualgat Al muktarha majalat, Al-Ghari Ll alume Al aktsadya W Aladarya, Al add, 2}.
26. Hashem, Hanan Abdel Khader. 2010. " albitalat fi alaiqtisad aleiraqii: alathar alfieliat walmuealijat almuqtarahat [Unemployment in the Iraqi Economy: Actual Effects and Proposed Treatments]". Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 2.
27. Hidan, Noura Kataf, W Salman, Zainab Talib. 2019. "Al fasad kaahd muawkat Al astkrar Al syasy fee Al Iraq [Corruption as one of the obstacles to political stability in Iraq]", Tikrit Journal of Political Science, Issue 17.
28. Wakala Al anbaa Al Iraqia. 2021.
29. Ahmad Battal . 2018. Iraqi economy: challenges & opportunities. The conference, University of Anbar.
30. Ali Heba . 2011. Inflation Dynamics:-The Case of Egypt, MPRA Paper No. (36331).
31. Central Bank of Iraq Tradingeconomics.com. 2019.
32. Khalid Al Ansary. 2018. Iraq Pumping Oil at Record Levels, Unaffected by Protests.
33. Lawhedh Khaleel Ibrahim. 2021. Impact of Foreign Direct Investment of Multination Corporation on Macroeconmic variables Iraq Economy: Comparison with selected Middle East and North African (MENA) Countries; Doctor of Philosophy, Business Administration; January.

34. Watling Jack .How Can Iraq Rebuild? IMF. 2017.